

# اليمن

تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية

2019

شتاء



صورة تم التقاطها بواسطة الصندوق الاجتماعي للتنمية - اليمن



**WORLD BANK GROUP**  
Macroeconomics, Trade & Investment

**Macroeconomics, Trade & Investment**  
**Global Practice**  
**Middle East & North Africa**

## لمحة عامة عن الوضع السياسي والاجتماعي

استمرار تفاقم الوضع الاقتصادي وتفكك النسيج الاجتماعي لليمن مع دخول الصراع القائم عامه الرابع. في حين تظل الإحصاءات الرسمية غير متوفرة إلا إن المعلومات الجزئية المتاحة والتقديرات الأولية تشير إلى أن معدل الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبة تراكمية مقدارها 39 بالمائة منذ نهاية العام 2014. كما أدى الصراع القائم إلى توقف في الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع، وتسبب في نقص حاد في الوظائف وأنشطة القطاع الخاص وفرص العمل. وفي المقابل ارتفعت الكلف التشغيلية بشكل كبير؛ حيث يعزى هذا الارتفاع إلى عدم الاستقرار الأمني وشحة الواردات والمدخلات الاقتصادية، ما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في القطاعات الرسمية وغير الرسمية. بالإضافة إلى توقف شبه كلي لإنتاج وتصدير النفط والغاز منذ العام 2015 باستثناء بعض الإنتاج المحدود في حقل صافر والمسيلة. كما انخفضت التحويلات المالية لأسباب منها القيود التي فرضت على تحويلات المغتربين وسياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2016، أيضاً بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع تكاليف التحويلات المالية. في حين انخفضت الواردات مع تراجع لحجم الاحتياطات من النقد الأجنبي بالإضافة إلى توقف سداد التزامات الديون الخارجية منذ مايو 2016، باستثناء الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية.

أدى التفكك الحاصل في المؤسسات الاقتصادية المركزية، مثل البنك المركزي اليمني، في ظل حالة الصراع القائم، إلى عاقبة بشكل متكرر لعملية توزيع الواردات الغذائية والمساعدات والمواد الأساسية بصورة طبيعية للمواطنين اليمنيين. فقد تأثرت أنشطة أكبر الموانئ في البلد (الحديدة والصليف) تأثراً كبيراً بسبب تصاعد وتيرة الصراع وتدمير البنية التحتية (مثل الطرقات والمرافق الخدمية وغيرها) خلال النصف الثاني من العام 2018. ومنذ شهر أغسطس، شهدت الأسواق المحلية عدة موجات من النقص في السلع الأساسية ورافق ذلك أن العديد من الموردين والتجار قاموا بتعليق أنشطتهم أو تأجيل عملياتهم التجارية نظراً لغياب الواردات وحالات الترقب وعدم الاستقرار التي سادت البلد. في حين أن الوظائف الأساسية للبنك المركزي اليمني مجزأة إلى حد كبير أو ظلت معطلة حتى وقت قريب، ما يزيد من التحديات الاقتصادية والإنسانية.

أدى التدهور الحاد في أوضاع البلد إلى تزايد معدلات الفقر وبصورة كبيرة جداً. من المتوقع زيادة معدل الفقر حسب عدد السكان بحسب محددات البنك الدولي لخط الفقر بما يعادل 1.90 دولار دخل الفرد في اليوم، قد ارتفع منذ عام 2014 بنسبة 33 نقطة مئوية، إلى حوالي 52٪ من السكان في عام 2019. وفي المقابل، أسهم الانخفاض الكبير في موارد الدولة وخاصة بسبب التراجع الحاد في إنتاج النفط والغاز، إلى انهيار في شبكات الأمان الاجتماعي الرسمية للأسر الفقيرة. كما أن موجات انخفاض قيمة الريال أمام العملات الأجنبية - تحديداً في شهر أكتوبر 2018 - أدت إلى تفاقم الأوضاع المالية والاقتصادية للأسر الفقيرة على الرغم من عمليات التعافي الأخيرة في قيمة الريال قد يعوض إلى حد ما عن بعض الخسائر في الفترة السابقة. مما يشكل للكثير خيار الانضمام إلى أي ميليشيا أو الدخول في أي أنشطة اقتصادية لها علاقة بالصراع، الفرص الوحيدة التي يمكن أن تدر عليهم دخلاً اقتصادياً يعينهم على تسيير شؤون حياتهم "الحرب الاقتصادية".

يُعد الصراع الحالي والأزمة الاقتصادية المصاحبة من بين الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في اليمن. وفقاً لأحدث تحليل للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) في شهر ديسمبر 2018، هناك حوالي 20.1 مليون نسمة (أي 67 بالمائة من السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في غياب المساعدة الغذائية الإنسانية (HFA). ويقدر التحليل إلى إن ما مجموعه 15.9 مليون نسمة (53 بالمائة من السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بالرغم من استمرار المساعدات الغذائية الإنسانية، بما في ذلك ما يقرب من 5 ملايين شخص على حافة المجاعة في فئة المستوى الرابع من التصنيف الدولي (IPC) ("الناس في حالات الطوارئ") و 63,500 نسمة يعانون من كارثة المجاعة - تصنيف المستوى الخامس (IPC hase-5). وبحسب مؤشر الجوع العالمي لعام 2018 (GHI)، تُعتبر اليمن ضمن أكثر ثلاث دول تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد في العالم.

التقدم الذي حدث مؤخراً في مشاورات السلام التي جرت في السويد في ديسمبر الماضي مبشر لكنه يتطلب اهتماماً ببناءً ومستمرًا من جميع الأطراف لإحلال السلام. وفي حين تعتبر المشاورات خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه لا يزال هناك طريق طويل لتحقيق السلام. في حين أظهرت الأسابيع الأربعة الأولى بعد مشاورات السويد حجم التحديات التي تواجه عملية الوساطة وفي إبقاء أطراف النزاع منخرطة بفاعلية في عملية الاتفاق على السلام (انظر أيضاً: <https://www.un.org/press/en/2019/sc13659.doc.htm>).

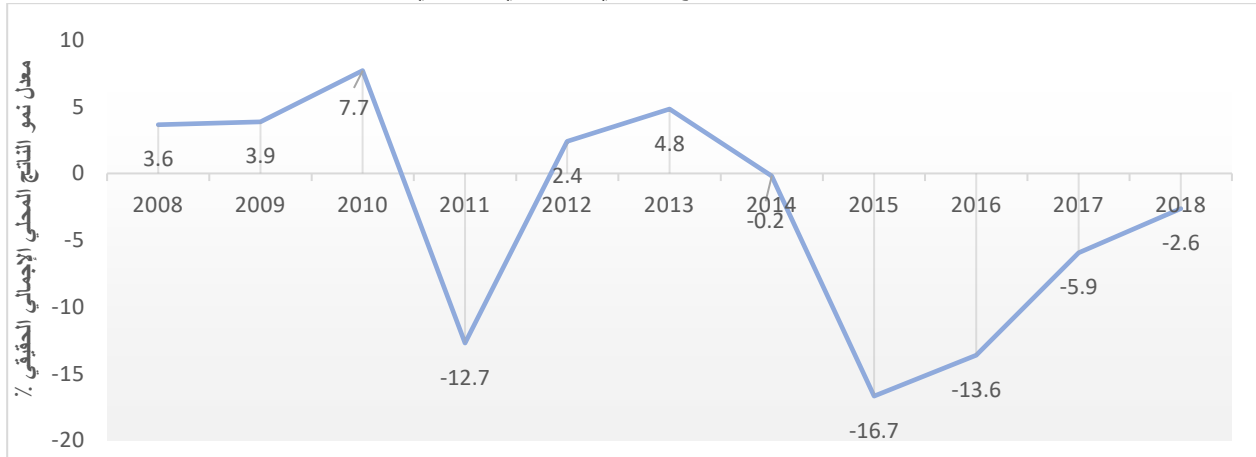
تعتمد التوقعات الاقتصادية في العام 2019 وما بعده على التحسن السريع للأوضاع السياسية والأمنية، وما إذا سيكون هناك نهاية للصراع الدائر، والبدء ببناء الاقتصاد اليمني وإعادة اللحمة للنسيج الاجتماعي. وفي حال تم الاتفاق على وقف

النزاعات قريباً فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف يشهد تعافياً تدريجياً في 2019، إلا أن ثلاثة أرباع من السكان سيظلون في حالة فقر وفقاً لمعايير البلدان المتوسطة الدخل (محددات البنك الدولي لخط الفقر بما يعادل دخل الفرد 3.20 دولار أمريكي في اليوم) ونصف العدد تقريباً تحت خط الفقر للدخل المنخفض (محددات البنك الدولي لخط الفقر بما يعادل دخل الفرد 1.90 دولار أمريكي في اليوم). وفي ظل هذه الصورة القائمة للوضع في اليمن فإن الحاجة الكبيرة للمساعدات الإنسانية سوف تستمر خلال مرحلة التعافي وإعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع، وعلى وجه الخصوص في مجال استعادة الخدمات الأساسية والمساعدة في إعادة بناء الثقة في المؤسسات اليمنية.

## قطاع الإنتاج

استمرار تدهور وضع الاقتصاد الكلي في ظل غياب السلام خلال العام 2018. أدت الآثار السلبية الناجمة عن الصراع الدائر إلى تقليص حجم العرض على الأنشطة الاقتصادية إلى انكماش في حجم الطلب الناتج من النقص الحاد في دخل الأسرة. وتسبب الوضع الاقتصادي المتدهور إلى تلاشي فرص العمل بشكل كبير جداً. بالإضافة إلى ذلك أخفقت معظم مؤسسات القطاع العام في توفير المساعدة بسبب التوقف شبه التام لصرف مرتبات موظفي القطاع الحكومي منذ نهاية العام 2016. ومع ذلك، يبدو أن التدهور الحاد في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد بدء بالتوقف خلال العام 2018 حيث تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض بمقدار 2.6 بالمائة. إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب التعافي في الاقتصاد، ودرجة أساسية استعادة الأمن في البلد.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

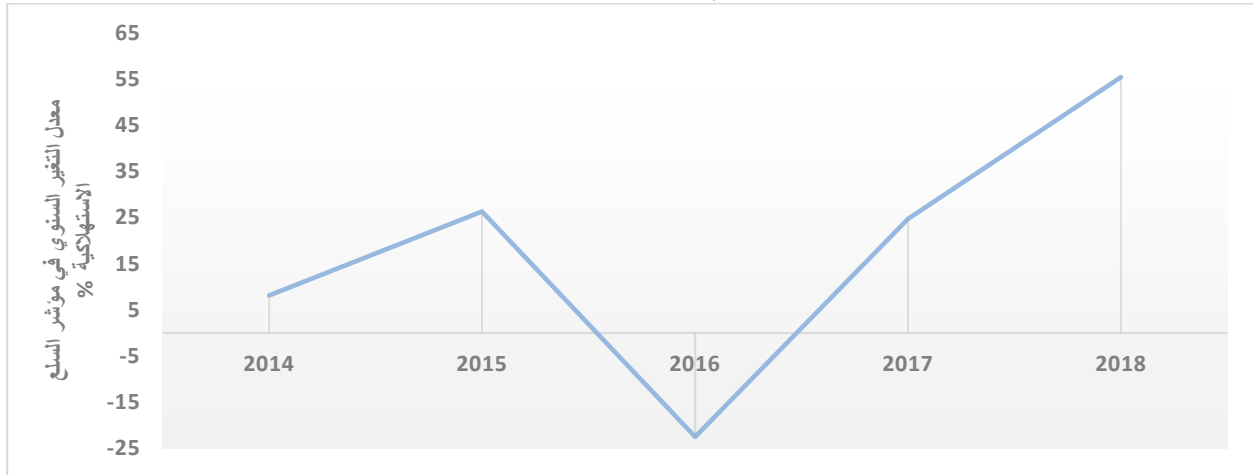


المصدر: وزارة المالية وصندوق النقد الدولي وتقديرات الموظفين.

أدى التدهور الحاد في أسعار صرف العملة المحلية إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع وفي معدل التضخم السنوي خلال العام 2018 الأمر الذي زاد من تفاقم الوضع الإنساني الكارثي. فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل كبير جداً خلال النصف الثاني من العام 2018. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة فقد حدث ارتفاع مفاجئ في متوسط كلفة السلة الغذائية الشهرية للفرد بنحو 28 بالمائة خلال الفترة من يونيو إلى أكتوبر وبنسبة 112 بالمائة تقريباً منذ ما قبل الأزمة في فبراير 2015. علاوة على ذلك، ارتفعت التكلفة الشهرية للسلة الغذائية للحد الأدنى للإنفاق (SMEB) على مستوى الأسرة الواحدة إلى 42,489 ريال يمني في أوائل نوفمبر الماضي، بزيادة تقارب 145 بالمائة منذ فبراير 2015.

كان تدهور العملة والعجز المالي في منتصف العام من أهم الأسباب التي أدت لارتفاع معدل التضخم خلال عام 2018. تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع سنوي في معدل تضخم أسعار الغذاء وصل إلى نحو 55 بالمائة خلال العام 2018 مقارنة بما كان عليه في العام السابق حيث بلغت الزيادة السنوية 25 بالمائة. وفي هذا السياق بادر البنك المركزي اليمني في اتخاذ إجراءات منذ بداية سبتمبر مستفيداً بالنقد الأجنبي من الوديعة التي أودعتها المملكة العربية السعودية لصالح البنك المركزي، مما أدى مؤخراً إلى إيقاف التدهور الحاد في أسعار الصرف وتحقيق استقرار نسبي في سعر الريال مقابل الدولار حول الـ 500 ريال للدولار الواحد مع نهاية 2018. وقد أدى التحسن النسبي في استقرار أسعار الصرف منذ أواخر شهر أكتوبر إلى احتواء تفاقم معدل التضخم إلى حد ما، بعد أن انخفضت أسعار المواد الغذائية المستوردة. غير أنه من المرجح أيضاً أن معدل التضخم السنوي سيبقى مرتفعاً في 2019 نظراً لوجود عجز مالي ضخم ومتراكم من السابق تم تغطيته أيضاً من خلال إصدار طباعة كتل نقدية جديدة.

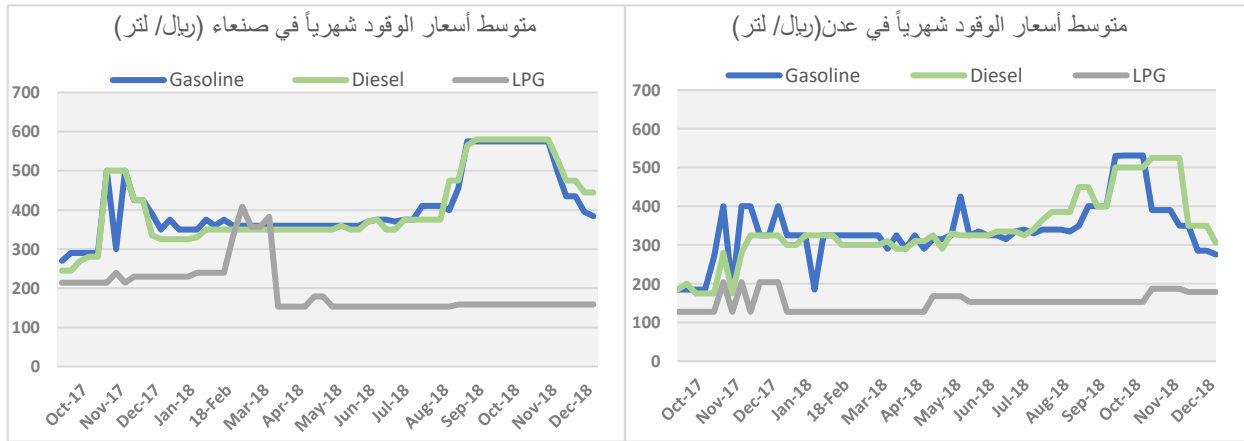
### تضخم أسعار المواد الغذائية



المصدر: وزارة المالية وصندوق النقد الدولي وتقديرات الموظفين.

هناك تحسن تدريجي في أسعار الوقود وزيادة في تمويل السوق من احتياجاته من المشتقات النفطية منذ منتصف شهر نوفمبر. وعلى الرغم من الانخفاض لأسعار النفط عالمياً خلال النصف الثاني من شهر عام 2018 إلا أن النقصان المتكرر في إمداد السوق بالمشتقات النفطية والانخفاض الكبير في قيمة صرف الريال منذ سبتمبر أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود خلال الربع الأخير من العام. وارتفعت أسعار البترول والديزل في صنعاء ومعظم المناطق الشمالية خلال الربع الأخير من هذا العام بزيادة تقديرية بلغت 50 بالمائة مقارنة بالربع السابق والربع الأخير من عام 2017. وفي الوقت الذي شهدت أسعار المشتقات النفطية زيادة نسبية بشكل عام في جنوب اليمن إلا إن الكميات التي تضخ إلى السوق كانت قليلة في الغالب أو تتواجد في السوق غير الرسمية بسعر يزيد عن الضعف عن السعر الرسمي. ومع ذلك شهدت أسعار المشتقات النفطية منذ نوفمبر الماضي انخفاضاً تدريجياً واسع النطاق في جميع الأسواق، بما يتماشى مع استقرار سعر الصرف النسبي للريال اليمني.

### أسعار وقود التجزئة في اليمن



المصدر: الحكومة اليمنية وتقديرات الموظفين.

تظل كمية الغاز (غاز الطهي) في نقص دائم في السوق المحلية مع تفاوت في الأسعار خلال الربع الأخير. منذ عام 2015، شهد قطاع غاز البترول المسال المحلي (الغاز المعبأ في عبوات الطهي المنزلي) توسعاً كبيراً واهتماماً متزايداً من القطاع الخاص المحلي وذلك لتلبية الطلب المتزايد، حيث ازداد استخدامه كمصدر للطاقة لتشغيل مولدات الكهرباء و أيضاً كوقود بديل للسيارات عندما أصبح البنزين نادراً ومكلفاً للغاية. غير أن شحة إمدادات الغاز لأغراض الطبخ تسببت في شظف العيش للناس. وتأتي الإمدادات المحلية من غاز الطهي في الغالب من شركة صافر الحكومية والتي أصبحت غير كافية لتلبية احتياج الطلب المتزايد في السوق المحلي. كما أسهمت هشاشة الأوضاع الأمنية السائدة في بعض أجزاء البلد إلى حدوث شحة في توفير الغاز والتي تسببت في تذبذب وتفاوت الأسعار.

يمكن أن يؤدي تحسن الوضع الأمني إلى تسريع التعافي في إنتاج النفط والغاز في 2019. انهار إنتاج وصادرات النفط والغاز بعد اندلاع النزاع في مارس 2015، باستثناء كمية محدودة من الإنتاج عبر مشغلين مملوكين للدولة (مثل شركة بترومسيلة وصافر). وفي عام 2018، يبدو أن الانتعاش التدريجي في حقل المسيلة قد أدى إلى رفع إنتاج النفط في البلد وذلك بعد عودة شركة أو إم في OMV الأجنبية للعمل في حقل الإنتاج إس 2 (S2) والذي يمثل أول عودة للمشغلين الأجانب في قطاع النفط منذ عام 2015. وفي نوفمبر 2018، أعلنت السلطات المحلية أن الإنتاج اليومي من الحقل إس 2 (S2) ارتفع من حوالي 5 آلاف برميل يوميًا إلى حوالي 17 ألف برميل يوميًا. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تصل إيرادات تصدير النفط من حقل المسيلة إلى ما مجموعه 900 مليون دولار تقريبًا في عام 2018.

إن إستعادة إنتاج النفط في المرحلة المباشرة لما بعد الصراع يعتمد بشكل كبير على القدرة التشغيلية للقطاعات المملوكة للدولة. واعتبارًا من عام 2014، كانت الدولة تدير قطاعين من قطاعات الإنتاج النفطية النشطة الإثني عشر، وهما القطاع 18 (شركة صافر) والقطاع 14 (شركة بترومسيلة) والتي أنتجت بشكل مشترك ما يقرب من 42 في المائة من إجمالي حصة البلد في الإنتاج في عام 2014. بالإضافة إلى ذلك، في أعقاب انتهاء اتفاقية شراكة الإنتاج (PSA) في القطاع 10 مع شركة توتال الأجنبية في عام 2015 - وما ترتب على ذلك من تسليم للقطاع إلى شركة بترومسيلة المملوكة للدولة - فمن المتوقع أن تزيد حصة الدولة عبر الشركات المملوكة من إجمالي الإنتاج النفطي في اليمن إلى حوالي 65 بالمائة، وذلك إذا ما تم قياسها من حيث مستوى الإنتاج في عام 2014 البالغ 156 ألف برميل في اليوم.

#### قطاع إنتاج النفط في اليمن

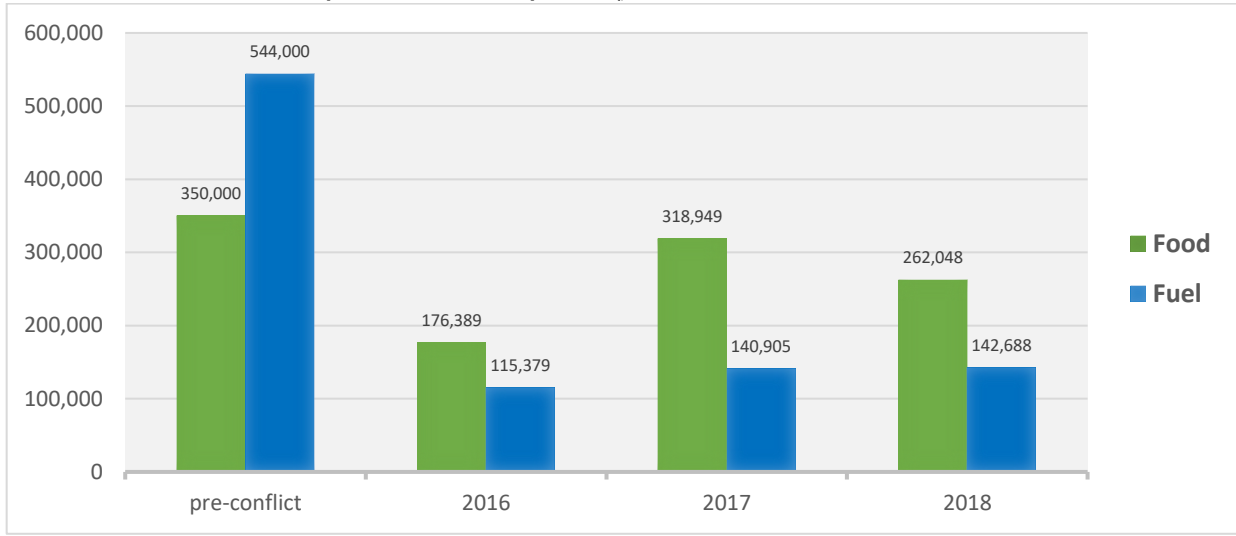
الحوض	القطاع	المشغل	حجم الإنتاج (000 برميل في السنة)*	صافي حصة الحكومة (بالمائة %)**	وضع الإنتاج الحالي
مارب - شبوة	5	Jannah Hunt	9,660	64	متوقف
	43	Jannah Hunt	440	36	متوقف
	S-1	Occidental/TransGlobe	310	3.6	متوقف
	S-2	OMV	5,740	33	نشط
	4	YICOM	60	26	متوقف
	18	SAFER	13,720	100	متوقف
مسيلة	14	PetroMasila	10,040	100	نشط
	10	TOTAL	13,240	45	تسليم ل PetroMasila في عام 2016
	32	DNO	560	49	متوقف
	53	DOVE	1,450	50	متوقف
	9	Calvalley	1,120	50	متوقف
	51	Nexen	680	55	متوقف

\* يتم حساب الإنتاج بناء على صافي حصة الدولة التقديرية في عام 2014 (= حصة الإنتاج + الضرائب + الإتاوات)  
\*\* يعتمد الإنتاج على تقديرات وحصص 2014

أدى الصراع منذ 2015 إلى تعطيل متكرر لحركة الأسواق وتوريد السلع الأساسية الغذائية وغير الغذائية مما تسبب في نقص في الإمدادات المحلية وارتفاع في تكاليف المعاملات وزيادة وتقلبات في الأسعار. قبل نشوب الصراع في 2015 كان اليمن يستورد شهرياً حوالي 350,000 طن متري من الغذاء و544,000 طن متري من الوقود. ومع ذلك، فقد تعرض جزء كبير من حجم الاستيراد لعدة تخفيضات خاصة منذ نوفمبر 2017 حيث تفاقمت التوترات حول أكبر الموانئ البحرية في البلد (الحديدة والصليف) التي تغطي حوالي 70 في المائة من احتياجات السكان. وتشير أحدث بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالواردات التي تم التصريح لها بالدخول عبر مكتب الأمم المتحدة لتفتيش المواد الداخلة إلى اليمن (UNVIM) إلى أن متوسط حجم الواردات الشهرية للأغذية قد انخفض إلى 262,048 طناً مترياً عام 2018، أو نحو 18 بالمائة مقارنة بالسنة السابقة ونحو 25 بالمائة من مستوى ما قبل نشوب الصراع. بالإضافة إلى ذلك، تم ضغط متوسط واردات الوقود الشهرية في عام

2018 إلى حوالي 142,688 طنًا مترياً، وهو ما يمثل إنخفاضاً بنسبة 74 بالمائة تقريباً مقارنة بمستوى ما قبل نشوب الصراع.<sup>1</sup>

### متوسط الواردات الشهرية في اليمن (طن متري لكل شهر)



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أسعار السلع-UN-OCHA Commodity Tracker) - ديسمبر 2018

شهدت إمدادات الكهرباء العامة تدهوراً غير مسبوق وانقطاع واسع النطاق منذ تصاعد النزاع في عام 2015. ومنذ أواخر شهر مارس 2015، تعرضت العديد من المحافظات إلى انقطاع في الكهرباء على مدار الساعة حيث عانى قطاع إنتاج الكهرباء - الضعيف أصلاً - من عراقيل كبيرة في توليد الطاقة بسبب الأضرار في البنية التحتية ونقص إمدادات الوقود. في حين بدأت مؤخراً بعض المحافظات الجنوبية بالاستفادة من المنح النفطية المقدمة من المملكة العربية السعودية في توفير احتياجات توليد الطاقة العامة. أما الأجزاء الأخرى المتبقية من البلد فتغيب عنها الكهرباء تماماً وبشكل يومي بسبب البنية التحتية لمرافق الكهرباء المتضررة وتوقف التشغيل.

## المالية العامة

أثرت أوضاع الصراع في اليمن على السياسات المالية المتبعة. بلغ متوسط الإنفاق العام - قبل الصراع - على مرتبات وأجور كل من القطاعين المدني والعسكري نحو 42 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في الفترة 2010-2014، أو ما يقرب من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2018، بلغت تقديرات حجم الإنفاق على المرتبات والأجور حوالي ثلثي مجموع النفقات العامة، في حين لم تغطي الإيرادات سوى ثلثي فاتورة المرتبات الفعلية للخدمة المدنية: لا يمكن أن للإيرادات أن تغطي حتى التكاليف الأساسية المتكررة والتي بدورها تؤثر على النفقات الإجمالية. حتى الآن أدى الصراع إلى توقف إعداد الموازنة السنوية المعتادة أو تطبيق ضوابط المالية بما يتماشى مع لوائح إدارة المالية العامة. حيث واعتمدت الحكومة اليمنية في تسيير معظم النفقات العامة منذ عام 2015 على الإطار العام للموازنة العامة المعتمدة عام 2014، وهي آخر ميزانية وافق عليها البرلمان اليمني وتعتبر بمثابة المرجعية. وفي خطوة متقدمة من قبل الحكومة صدر قرار رئيس الوزراء رقم 165 لعام 2018 يقضي بالعودة إلى عملية إعداد الموازنة السنوية المعتادة للعام 2019 (قرار رئيس الوزراء رقم 165 لعام 2018- أنظر أدناه).

في نوفمبر أقر مجلس الوزراء تدابير تساعد على رفع مستوى الشفافية للسياسات المالية وتحسين إدارة المالية العامة. وافق مجلس وزراء حكومة الرئيس هادي على تشكيل اللجنة العليا لميزانيات الدولة والسكرتارية الفنية التابعة لها. تتمثل مهمة اللجنة الجديدة في الإشراف على عملية الإعداد لإطار ميزانية الدولة للعام 2019 وفقاً للدستور والأوضاع الاقتصادية السائدة والموارد المتوقعة. وسيهدف إطار الميزانية أيضاً إلى ضمان خفض العجز إلى حدود آمنة من خلال ترشيد النفقات الجارية، وتعزيز الإيرادات العامة، وعدم تمويل العجز عبر مصادر تضخمية. بقية التدابير الأخرى المعتمدة تركزت على تحسين كفاءة

<sup>1</sup> المتوسطات لكل الواردات الشهرية عبر مكتب الأمم المتحدة لتفتيش المواد الداخلة إلى اليمن، بناء على تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية UN-OCHA من يونيو إلى ديسمبر 2018.

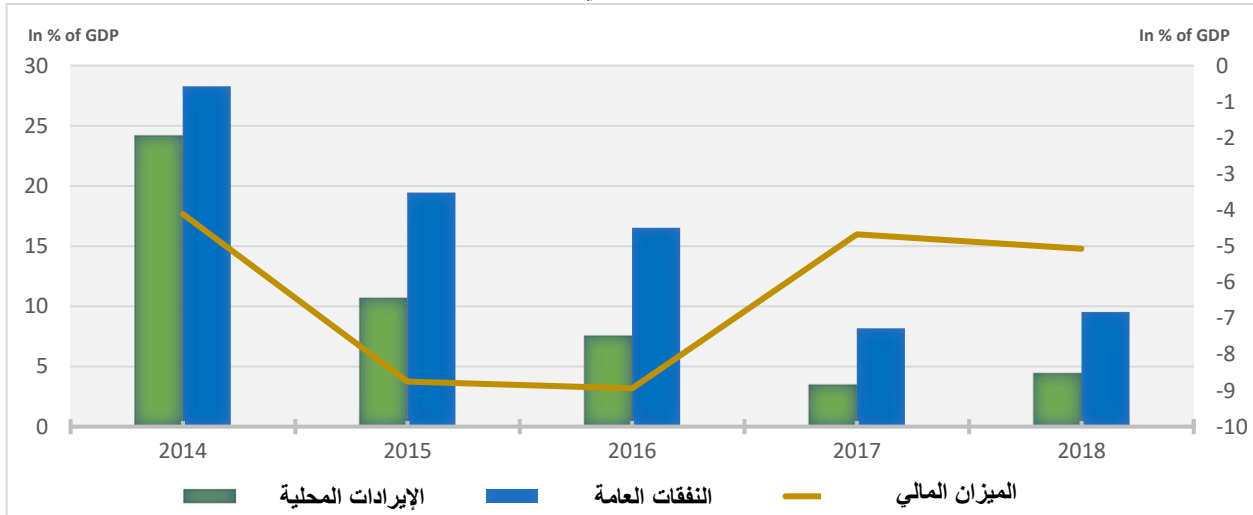
قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات، بما في ذلك من خلال تعزيز تحصيل الضرائب والجمارك المركزية على المنتجات النفطية المستوردة والمحلية وغيرها.

ما تزال هناك إشكالية تتمثل في محدودية النطاق الجغرافي للمناطق التي تدفع فيها الرواتب. في الجزء الشمالي من اليمن، تظهر المؤشرات انه لم يتم صرف سوى راتب شهر واحد خلال عام 2018 (أو تم صرف نصف راتب شهر خلال الربع الأخير)، في حين يصل صرف الرواتب في الجنوب الى تغطية واسعة، وإن لم يكن الصرف منتظم في جميع المناطق. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن استئناف صرف المرتبات في القطاع العام في جميع أنحاء البلد قد حصل على إجماع من الأطراف المتحاربة خلال المشاورات التي أجرتها الأمم المتحدة مؤخرًا في السويد على الرغم من أن التنفيذ لم يتم بعد.

على الرغم من أن زيادة الإيرادات العامة تبدو أنها قد تحسنت في عام 2018، إلا أن تقديرات العجز المالي لا تزال كبيرة. ففي الوقت الذي لا تزال فيه الإحصاءات الرسمية غير متوفرة، تشير أحدث تقديرات البنك المركزي اليمني إلى أن العجز المالي الحالي لعام 2018 متوقع بنحو 550 مليار ريال، ويأتي هذا التحسن في الغالب نتيجة لارتفاع صادرات النفط والمنح خلال النصف الثاني من العام. وتشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الإيرادات العامة إلى نحو 4.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 (بالمقارنة مع حوالي 24 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل بدء الصراع)، في حين يتوقع أن تصل إيرادات القطاع النفطي إلى حوالي 3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين تم دعم الإيرادات في عام 2018 بمنحة نفطية عينية وأخرى نقدية بقيمة 200 مليون دولار من المملكة العربية السعودية عبر البنك المركزي في أوائل أكتوبر. ومن المتوقع أن ترتفع النفقات العامة من حوالي 8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 إلى 10 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، مما يعكس إلى حد كبير زيادة اسمية في الإنفاق على فاتورة الأجور والمرتبات. ومن المتوقع أن يصل العجز المالي الناتج في عام 2018 حوالي 5.1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين تم تمويل هذا العجز من خلال التوسع في السحب على المكشوف من البنك المركزي إلى حساب الحكومة، ومن ذلك أيضاً طباعة النقود، وتراكم المتأخرات.

وافق مجلس الوزراء على خطة اقتراض محلي تبلغ الـ 100 مليار ريال يمني لتغطية العجز المالي. تنص الخطة ان يقتصر الاقتراض الحكومي المعتمد عبر البنك المركزي اليمني على مصادر تمويل محلية غير تضخمية، بما في ذلك عبر تقديم شهادات الاستثمار للبنوك وصناديق التقاعد الذي توقف تمويل الدولة لها في وقت سابق. ومن أجل إطلاق مصادر التمويل هذه، أقدم البنك المركزي في أكتوبر على رفع نسبة أسعار الفائدة على شهادات الإيداع (CDs) بمقدار 10 نقاط مئوية إلى 27 في المائة، في حين تم تعديل سعر الفائدة على السندات الحكومية وعقود الوكالة الإسلامية إلى 17 نقطة مئوية و25 نقطة مئوية، على التوالي.

### المالية العامة في اليمن

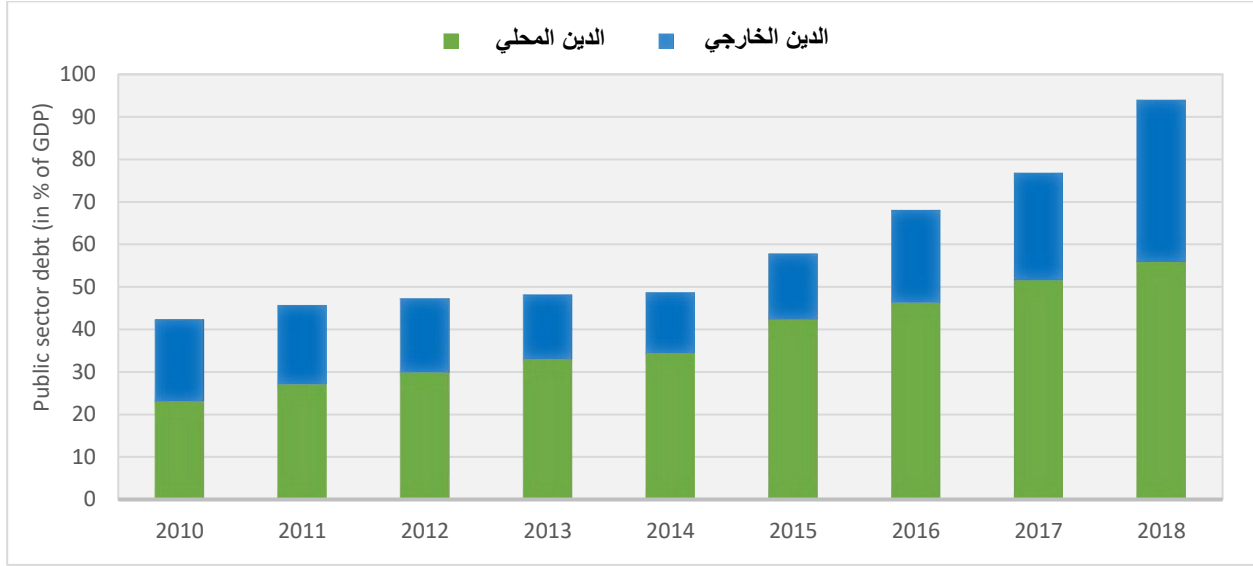


المصدر: الحكومة اليمنية وصندوق النقد الدولي وتقديرات الموظفين

يتزايد إجمالي الدين العام لليمن في عام 2018 نتيجة لارتفاع الديون المحلية وتزايد متأخرات والتزامات الديون الخارجية. كان الدين العام الإجمالي منخفضاً نسبياً في سنوات ما قبل الصراع لكن استمرار تمويل العجز المالي عبر السحب على المكشوف من البنك المركزي أدى إلى ارتفاع تقديرات نسبة الدين العام إلى حوالي 94 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 منها ما نسبته 38 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي هو حجم الدين العام المحلي. وفي ظل استمرار عدم توفر البيانات الرسمية، تشير التقديرات الأولية ان من المتوقع ارتفاع الدين العام الخارجي الى حوالي 55.9 بالمائة من الناتج

المحلي الإجمالي، مع الأخذ في الحسبان أيضا الديون الجديدة التي أخذها البنك المركزي اليمني. بالإضافة إلى ذلك، تراكم المتأخرات منذ عام 2015، بما في ذلك السلع والخدمات والرواتب الغير مدفوعة والديون المتأخرة.

### الدين العام في اليمن



المصدر: البنك المركزي اليمني وصندوق النقد الدولية وتقديرات الموظفين منذ سبتمبر 2018

## النقد والمصارف

هناك تسارع في العرض النقدي خلال العام 2018، حيث يُتوقع أن إجمالي العرض النقدي قد ارتفع إلى حوالي 53 بالمائة عام 2018 مقارنة بنسبة 1.3 بالمائة عام 2017. وهذا يعكس حجم الإصدار الهائل لكتلة نقدية كبيرة منذ العام 2017 وما رافق ذلك من ارتفاع حاد في حجم تداول النقد خارج البنوك التي تقدر نسبته بأكثر من 100 بالمائة منذ العام 2014، حيث ارتفع من 811 مليار ريال عام 2014 إلى ما يقارب الـ 2,452 مليار ريال في 2018. وعلى النقيض من ذلك، هناك توقعات بأن يحدث انتعاش تدريجي لاعتمادات القطاع الخاص خلال العام 2018 حيث كانت قد تقلصت بنسبة 14 في المائة في عام 2017. وفي أوائل شهر سبتمبر قامت الحكومة - سعياً منها في استعادة السيطرة على السياسات النقدية - بإصدار ثلاثة قرارات حكومية (ذوات الأرقام 75 و76 و77) تم إعدادها بعناية فائقة. ورافق تلك القرارات خطابات إرشادية صادرة



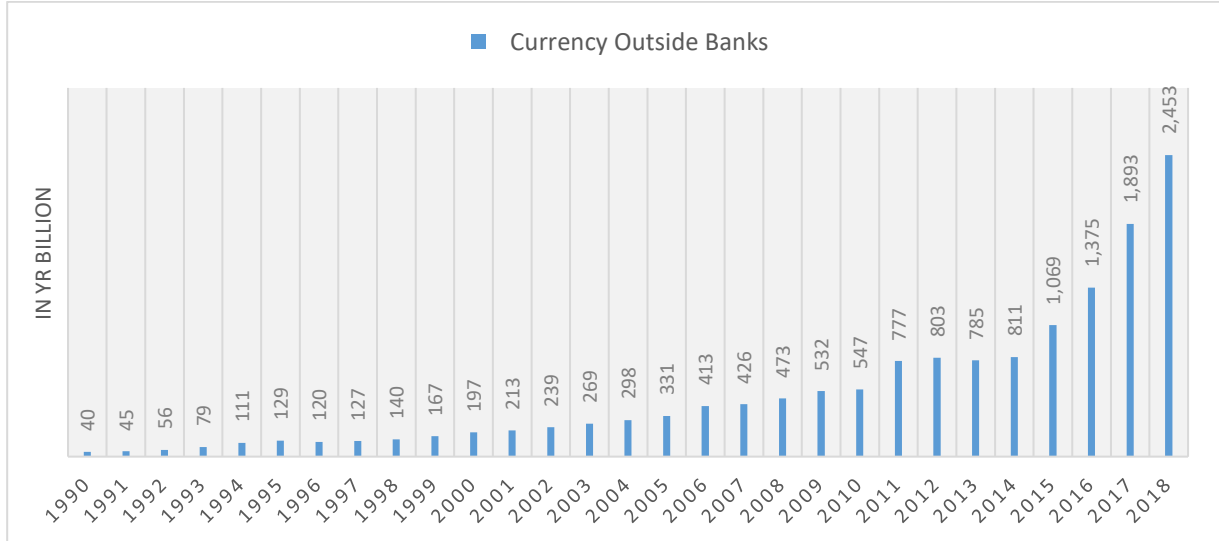
صورة تم التقاطها بواسطة: الصندوق الاجتماعي للتنمية - اليمن

من البنك المركزي اليمني في عدن تهدف جميعها إلى إعادة ترسيخ نظام البنك المركزي في اليمن بقيادة البنك في عدن، وذلك لتحقيق ما يأتي: (1) رفع معدل الفائدة على جميع المنتجات تصل إلى 27 بالمائة. (2) عرض إمكانية تحويل محدودة من خلال تمويل المشتقات النفطية والواردات الغذائية لأغراض العلاج الطبي في الخارج (لا يتجاوز 2000 دولار أمريكي للحالة الواحدة). ويقتصر هذا العرض على البنوك التجارية العاملة مع البنك المركزي اليمني في عدن وتعمل تحت إشرافه. في غضون ذلك، تم تيسير القرار رقم 75 الخاص بالواردات من النفط والأغذية في أوائل يناير بموجب التعميم رقم 1 للجنة

الاقتصادية بتقديم نظام استيراد أقل تقييداً لمستوردي النفط. وفي حين أن مثل هذه القرارات تعد خطوة في الاتجاه الصحيح لاستعادة نزاهة وسلامة النظام المالي في اليمن فإنه من الضروري التأكد من أن هذه الإجراءات ستكون قابلة للتنفيذ في ظل تفكك السوق المالي في اليمن. ويمكن أن تكون هذه التدابير أكثر فاعلية في حال رافقتها إجراءات مالية سليمة والتي تم التعهد بتنفيذها في عام 2019 (أنظر أعلاه).

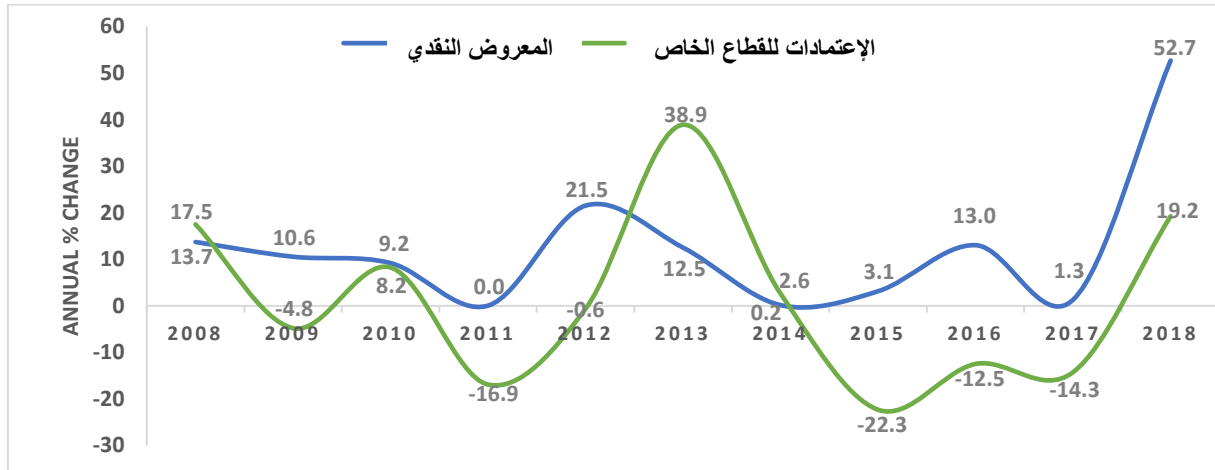


التداول النقدي خارج البنوك (النمو السنوي)



المصدر: البنك المركزي اليمني وصندوق النقد الدولي وتقديرات الموظفين

النقد والإعتمادات



المصدر: البنك المركزي اليمني وصندوق النقد الدولي وتقديرات الموظفين

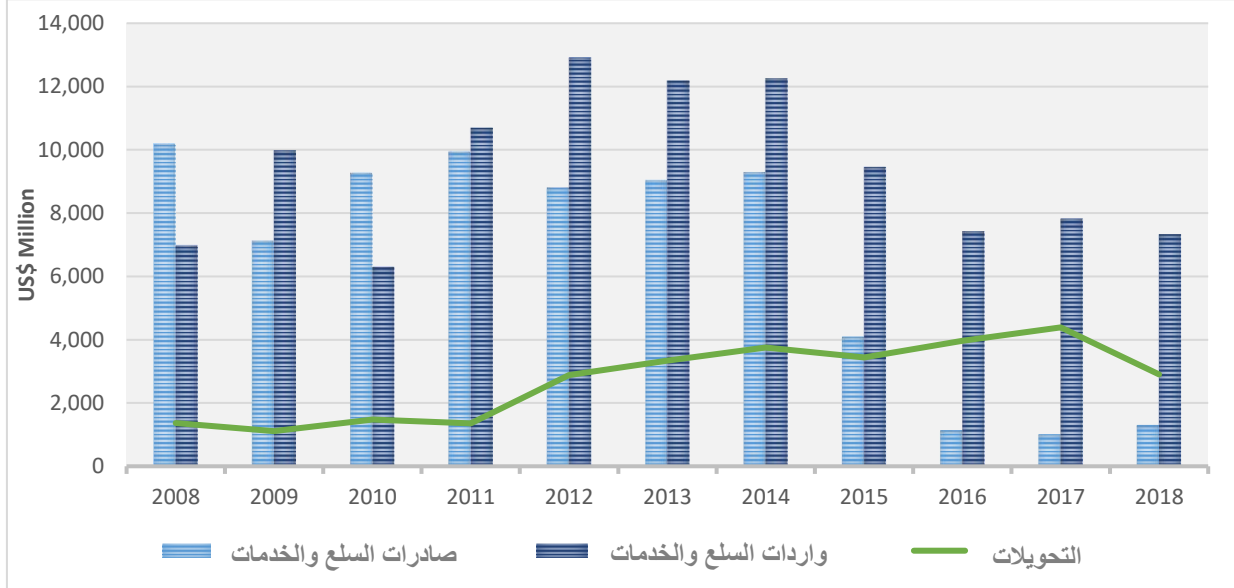
خلال الربع الأخير من 2018، أقرت الحكومة في عدن برئاسة - الرئيس هادي العديد من الإجراءات المالية لتعزيز السياسات النقدية وجعلها أكثر فعالية. وشملت هذه الإجراءات تعليق التمويل على المكشوف من قبل الحكومة عبر البنك المركزي اليمني اعتباراً من عام 2019 بالإضافة إلى إعداد خطة لإعادة هيكلة الدين الحكومي الناتج من السحب على المكشوف. وإيضاً ان يستعيد البنك المركزي اليمني سقف لاحتياطياته من العملة المحلية يصل إلى 500 مليار وإصدار كتل نقدية جديدة - في المستقبل - فقط ضمن حدود المعايير المالية المذكورة سابقاً وإيضاً شريطة عدم تعارض ذلك مع السياسة النقدية الحكيمة. كما أن أي تمويل للعجز في الإنفاق الحكومي عبر البنك المركزي اليمني يجب أن يتم من خلال استخدام شهادات التمويل الصادرة والتي تم طرحها من البنك المركزي حديثاً والتي توفر عوائد استثمار أفضل. ومن هذه الأليات، إصدار شهادات الإيداع وعقود الوكالة الإسلامية.

## الموقف الخارجي

بالنظر إلى الانخفاض الحاد والمستمر في عائدات التصدير منذ عام 2014، فإنه من المرجح أن يظل عجز الحساب الجاري كبيراً في عام 2018. كان الضغط على ميزان المدفوعات مرتفعاً خلال عام 2018 بسبب التراجع لعائدات النفط، وتضاؤل التحويلات المالية، واستمرار تزايد الطلب على الواردات (الواردات من الغذاء والوقود). ومن المتوقع أن يرتفع معدل نمو حجم الصادرات بنسبة 29 في المائة ليصل إلى نحو 1.3 مليار دولار في عام 2018 مقارنة بعام 2017، ولكنه سيظل أدنى بنسبة 86 في المائة عن مستوى ما قبل بدء الصراع في عام 2014. ويعزى النمو السنوي المتوقع في حجم الصادرات إلى زيادة نسبية في صادرات النفط من حقل المسيلة الذي من المتوقع أن يصل إلى 894 مليون دولار في عام 2018. ومن

ناحية أخرى، من المتوقع أن تنخفض الواردات بنسبة 6 في المائة في عام 2018 وبشكل تراكمي بنحو 40 في المائة منذ عام 2014. أما التحويلات المالية التي كانت مؤخراً تمثل المصدر الرئيس لتمويل واردات البلد تليها تدفقات المعونات، فهي تقدر بـ 2.9 مليار دولار في عام 2018، مع انخفاض سنوي بنسبة 34 في المائة في عام 2017.

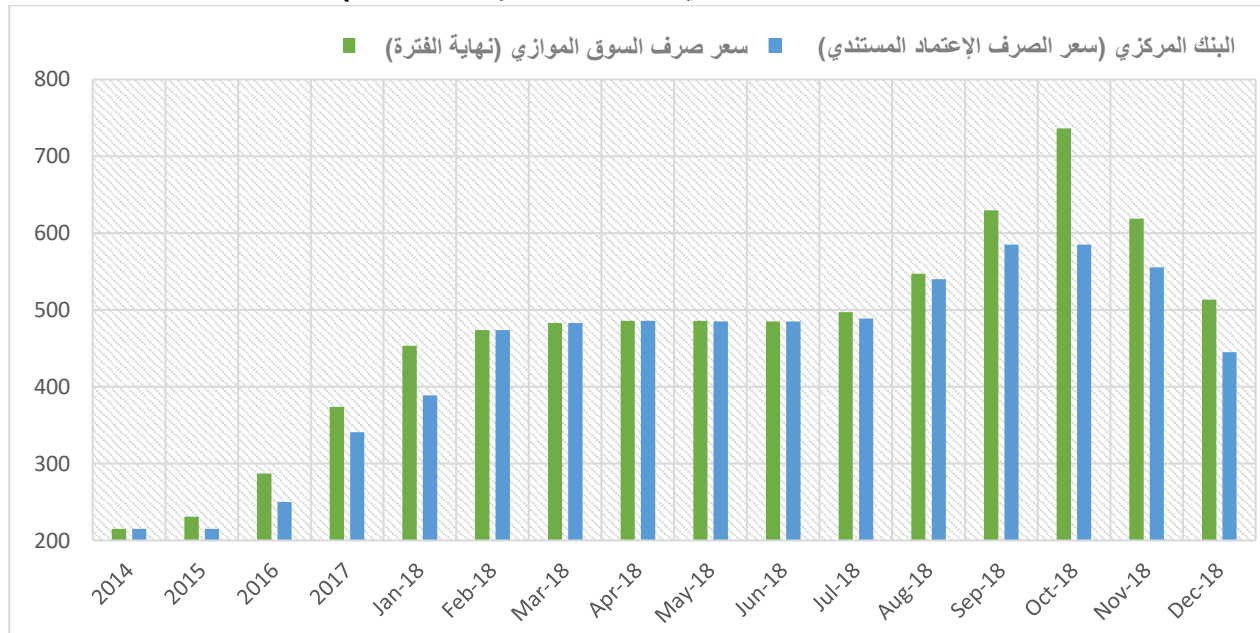
### القطاع المالي الخارجي لليمن



المصدر: البنك المركزي اليمني وصندوق النقد الدولي وتقديرات الموظفين

شهدت قيمة الريال اليمني تقلبات كبيرة في سعر الصرف منذ سبتمبر 2018 لكنها استقرت مع اقتراب نهاية العام. فقد تراجعت القيمة الاسمية للريال اليمني مقابل الدولار خلال الربع الرابع في المتوسط بنحو 12 في المائة مقارنة بالربع السابق، وبنحو 49 في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وقد بدأ التدهور السابق في قيمة الريال اليمني في عام 2016 ووصل إلى أعلى مستوياته في أكتوبر 2018 بمتوسط شهري يقدر بحوالي 736 ريالاً لكل دولار أمريكي واحد، قبل التعافي ليصل متوسط سعر الصرف الشهري مقابل الدولار تقريباً إلى حوالي 513 ريالاً في ديسمبر. ويبدو أن الضغط على سعر الصرف قد خف نظراً للدور الفاعل والأكبر للبنك المركزي اليمني من خلال توفير النقد الأجنبي (انظر أدناه أيضاً)، عن طريق معالجة بعض نقاط الضعف وحالات المضاربة أو عدم اليقين الناجمة عن قطاع الأموال الموازي والصرافة غير الرسمي، وايضا عبر الاستخدام الفعال للودائع التي قدمتها المملكة العربية السعودية لتوجيه توقعات السوق وجعلها مستقرة.

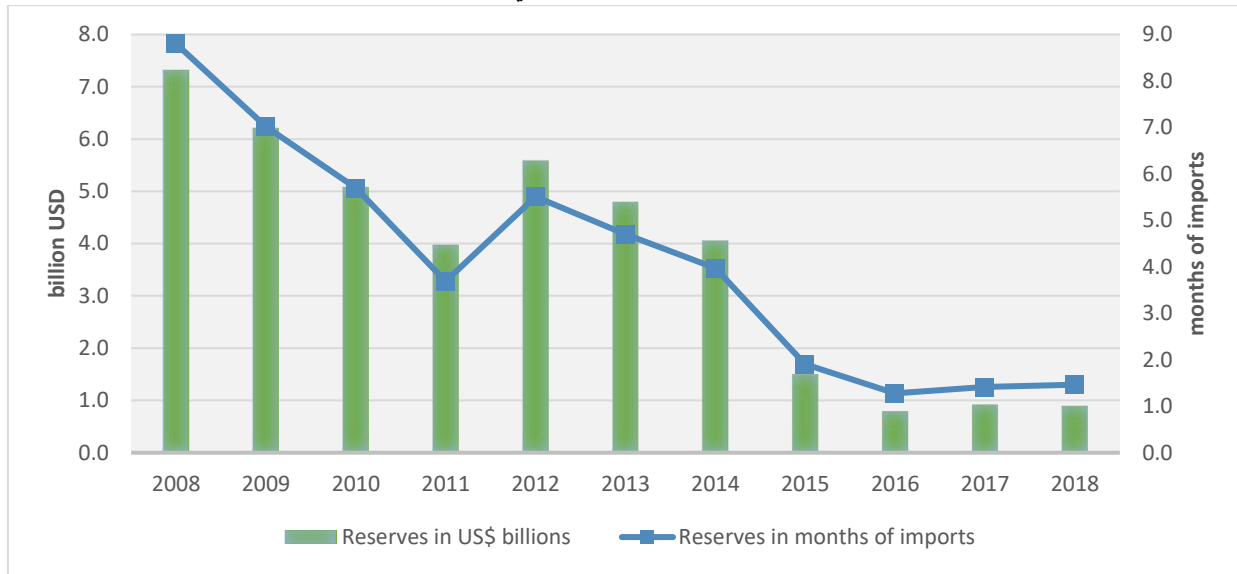
### المتوسط الشهري المحلي لأسعار الصرف (الريال / الدولار)



المصدر: البنك المركزي اليمني وتقديرات الموظفين

تمكن البنك المركزي اليمني من الوصول إلى زيادة في احتياطات النقد الأجنبي خلال العام 2018. وفقاً للبنك المركزي اليمني، فقد زادت احتياطات النقد الأجنبي إلى حوالي 3 مليارات دولار خلال النصف الثاني من عام 2018، حيث كان معظمها من وديعة بقيمة 2 مليار دولار ومنحة بقيمة 200 مليون دولار أمريكي مقدمة من المملكة العربية السعودية. وفي الوقت نفسه، انخفضت جزئياً التحويلات المالية بسبب إصلاحات سوق العمل السعودية ("سياسة السعودية") حيث يقل الاعتماد على العمالة الأجنبية، بما في ذلك العمالة اليمنية. وإذا ما تطلعنا للمستقبل فإن إعادة بناء الاحتياطي يتوقف على الآتي: (1) قيام النظام البنكي الرسمي بقيادة البنك المركزي اليمني بتقديم خدمات وأوضاع متطورة - كما هو موضح أعلاه - وبالتالي القدرة على الحصول على المزيد من التدفقات المالية التي تم توجيهها من خلال النظام المالي غير الرسمي والموازي. (2) ارتفاع صادرات النفط، التي تقدر حالياً بـ 80 إلى 100 مليون دولار في الشهر.

### احتياطات النقد الأجنبي



المصدر: البنك المركزي اليمني وصندوق النقد الدولي وتقديرات الموظفين

## الرؤية المستقبلية

في ظل الوضع الراهن في اليمن وعدم الاستقرار في الجانب السياسي والاقتصادي فليس من الممكن وضع رؤية مفصلة وسليمة. ومع ذلك، فإن وضع اليمن على المدى المتوسط سيعتمد في نهاية المطاف على ما إذا كان من الممكن إيجاد نهاية للصراع الدائر وإمكانية إعادة بناء الاقتصاد اليمني والنسيج الاجتماعي. أما على المدى القصير فإنه لا يوجد بديل عن الدعم المالي الخارجي لتحقيق استقرار أولي للاقتصاد الكلي نظراً للترابط بين التمويل الخارجي وبرنامج الإنفاق المالي والاستقرار المبكر. أخيراً، إذا كان من الممكن احتواء العنف مع بداية العام 2019، فمن المتوقع أن يبدأ الناتج المحلي الإجمالي في التعافي التدريجي عن طريق الاستئناف التدريجي لصادرات النفط والغاز. ومع ذلك، فالقليل من الانتعاش الاقتصادي سيكون في البداية قادر على الحد وبشكل كبير من ارتفاع الفقر بين السكان.

## اليمن: مؤشرات اقتصادية رئيسية

2018	2017	2016	2015	2014	
تقديرات	تقديرات أولية	تقديرات أولية	تقديرات أولية	تقديرات أولية	
(التغير بالنسبة المئوية ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك)					<b>الدخل القومي وأسعار السوق</b>
12,445	10,006	8,891	9,798	9,289	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي - أسعار السوق (بالمليار ريال يمني)
-2.6	-5.9	-13.6	-16.7	-0.2	النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي
55.4	24.7	-22.5	26.3	...	تضخم أسعار الغذاء (متوسط الفترة)
68.8	51.3	41.3	49.3	94.7	أسعار تصدير النفط اليمني
13.0	11.7	6.0	49.5	71.5	إنتاج النفط والغاز (بالمليون برميل بالسنة)
(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)					<b>المالية العامة</b>
4.4	3.5	7.6	10.7	24.2	الإيرادات
2.7	1.9	1.3	2.4	10.3	من إيرادات النفط والغاز
9.5	8.2	16.5	19.4	28.3	النفقات
6.0	5.6	8.3	9.4	10.5	المرتبات والأجور
-5.1	-4.7	-8.9	-8.8	-4.1	العجز المالي
94.0	76.8	68.1	57.8	48.7	إجمالي الدين العام
55.9	51.6	46.3	42.3	34.5	الدين المحلي
38.1	25.2	21.8	15.5	14.3	الدين الخارجي
(معدل النمو السنوي لنهاية الفترة)					<b>القطاع النقدي</b>
52.7	1.3	13.0	3.1	0.2	المعروض النقدي
...	18.2	23.8	27.4	1.4	الاحتياطي النقدي
...	-14.3	-12.5	-22.3	2.6	الاعتمادات/ التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص
27.0	15.0	15.0	15.0	15.0	معدل الفائدة المرجعي للودائع (بالنسبة المئوية)
...	...	2.4	2.4	2.4	سرعة التداول النقدي (الناتج المحلي الإجمالي من القطاع غير النفطي/ المعروض النقدي)
(بالمليون دولار أمريكي ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك)					<b>القطاع الخارجي</b>
1,305	1,011	1,141	4,097	9,287	الصادرات (البضائع والخدمات)
894	599	248	2,440	6,774	من النفط والغاز
411	412	893	1,657	2,513	من غير النفط والغاز
7,331	7,826	7,433	9,460	12,257	الواردات (البضائع والخدمات)
1,480	1,519	1,400	1,475	2,529	من الغذاء
1,524	1,979	1,706	1,993	3,094	من الوقود
...	...	-5.1	-6.2	-1.7	عجز الحساب الجاري (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
(بالمليار دولار -نهاية الفترة)					<b>الاحتياطات النقدية</b>
0.9	0.9	0.8	1.5	4.1	اجمالي الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي (بالمليار دولار -نهاية الفترة)
1.5	1.4	1.3	1.9	4.0	اجمالي الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي (الواردات بالأشهر)
(بالمليار ريال)					<b>الدين الخارجي</b>
4,742	2,522	1,938	1,519	1,325	الدين الخارجي (بالمليار ريال)
38.1	25.2	21.8	15.5	14.3	الدين الخارجي (نسبة للناتج المحلي الإجمالي)
(بالمليون دولار أمريكي)					<b>سعر الصرف</b>
542.0	374.0	287.0	231.0	214.9	متوسط سعر صرف الريال للدولار الأمريكي
(بالمليار دولار)					<b>بنود أخرى</b>
23.0	26.8	31.0	42.4	43.2	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالمليار دولار
30.8	30.0	29.1	28.3	27.5	عدد السكان (بالمليون نسمة)
745	892	1,063	1,500	1,574	نصيب الفرد الاسمي من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)

المصدر: وزارة المالية والبنك المركزي اليمني وصندوق النقد الدولي وتقديرات الموظفين